العرب
الأربعاء 2020/12/02
السنة 43 العدد 11899

مخاوف تونسية من اختراق وزارة الشؤون الدينية

خالد الكريشي: الخطاب التكفيري تسلل إلى كلّ مفاصل الدولة

أثار ارتفاع منسوب الخطاب التكفيري الداعي للعنف والكراهية والمتسلل إلى مختلف مفاصل الدولة التونسية، جدلا واسعا، وسط مخاوف متكررة من اختراق وزارة الشؤون الدينية من قبل أطراف أجنبيّة، وفي مقدمتها الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، عبر التمويلات المالية وتكوين الإطارات الدينية "التكفيرية" المهددة لمقومات الدولة المدنية.

خالد هدوي

تونس – انتقدت أوساط سياسية تونسية ضعف ميزانية وزارة الشؤون الدينية بالبلاد، ما يفسح المجال لإمكانية اختراقها والتحكم فيها، لتكون عرضة للاستقطاب الأجنبي خصوصا من قبل ما يعرف بـ"اتحاد القرضاوي"، فضلا عن نشر خطاب الكراهية والتطرف، في وقت تكثف فيه السلطات جهودها لمكافحة الإرهاب.

وعبّر النائب عن الكتلة الديمقراطية خالد الكريشي الثلاثاء، عن استغرابه من "الحجم الضّئيل" لميزانية وزارة الشؤون الدينية، مؤكّدا أنّه يجب اعتبارها وزارة "سيادية بامتياز" في ظلّ "الحرب على الإرهاب والهجمة التكفيرية".

وقال الكريشي خلال مداخلته في الجلسة العامة المنعقدة للنظر في مشروع ميزانية وزارة الشؤون الدينية "هذه الوزارة تعاني من نقص في الميزانية والتجأت لذلك إلى أطراف أخرى أجنبيّة أوّلها الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين لتغطية هذا النقص وكان من الأولى أن تتكفّل الدولة بتكوين الإطار الديني دون حاجة إلى الأطراف الأجنبيّة".

باسل الترجمان

هناك اختراق في العمق من خلال وجود مؤسسة دون أن يعلم أحد

وأضاف موجّها الخطاب إلى الوزير أحمد عظّوم "هناك تقهقر في الخطاب التكفيري والتطرف ولكن للأسف الشديد لم يضمحلّ تماما وما زال هذا الخطاب موجودا بل إنّ الأدهى والأخطر أنّه تسلل إلى أعلى مؤسسات الدولة ومن ضمنها هذا المجلس... الخطاب التكفيري والعنف ونبذ الآخر تسلل إلى كلّ مفاصل الدولة".

وتساءل "كيف لا ومن أبرمت معه عقدا لتكوين الإطار الديني هو نفسه رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، الذي أفتى بالجهاد في سوريا وفي ليبيا وفي مصر وفتح الباب عريضا أمام استعمال العنف للإطاحة بأنظمة شرعية وكان سباقا في تبرير إسالة الدماء وكنتم قد قلتم نعم نحن نتعامل مع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين... وأعلمكم سيد الوزير أنّ رئيسه يوسف القرضاوي أفتى بالجهاد وبالعنف وحرّض على المسلمين وأباح إسالة الدماء".

ووفق أرقام رسمية تبلغ نفقات وزارة الشؤون الدينية في تونس حوالي 60 مليون دولار.

ويرى مراقبون أن وضع ميزانية وزارة الشؤون الدينية المخصصة أساسا لأجور الموظفين والعملة، تجعل المؤسسة التي تضطلع بتكوين إطارات دينية معتدلة ومنسجمة مع مقومات الدولة المدنية، عرضة للاختراق ونشر أجندات جديدة تؤسس للعنف والتطرف.

ونبهت شخصيات أكاديمية وسياسية من خطورة التنظيم على تونس، حيث ساهم في نشر الفكر التكفيري وغسل أدمغة الآلاف من الشباب ودفع بهم إلى بؤر التوتر في الشرق الأوسط.

وأكد المحلل السياسي باسل الترجمان، "أن الأمر ليس بجديد أو مفاجئ، فضعف ميزانية وزارة الشؤون الدينية وتحولها إلى وزارة تقوم فقط بصرف أجور الأئمة والوعاظ وتترك كل ما تبقى للمنظمات تتكفل به، وبالتالي تتخلى عن دورها في إقامة الشعائر الدينية الوسطية والمالكية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "عندما يتم تكليف جمعية مثل الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين التي صنفت إرهابية للإشراف على تكوين الأئمة والوعاظ فهذا خطير، تعاليم الإسلام في تونس بأياد خارجية ليست لها علاقة بالإسلام، جمعية القرضاوي تتبنى الفكر المتطرف، وعندما يكون هناك جمعية مؤسسها يشجع على تنفيذ العمليات الإرهابية، لا يمكن أن يكون لها دور في تونس".

وتابع "المطلوب الآن إعادة ترتيب الأولويات وأن تتكفل الوزارة بالإشراف على تكوين الأئمة والوعاظ ومراقبة الجمعيات والروضات القرآنية التي أصبحت مرتعا للتطرف، وهناك اختراق في العمق من خلال وجود مؤسسة دون أن يعلم أحد بنشاطها وتسند الشهادات، والتعليم في تونس يخضع لكراس شروط لم تلتزم به هذه الجمعية".

ودعا متابعون إلى ضرورة مراجعة اهتمام الدولة بالمساجد، حيث إنه لا زال بعضها يخرج عن سيطرة الوزارة، وتعمل طبقا لخطابها الخاص دون التقيد بالخطب الرسمية، ما يحول دون حماية الشباب من التطرف والإرهاب وغسيل الدماغ.

وطالب الجامعي والباحث في العلوم السياسية محمد الصحبي الخلفاوي، في تصريح لـ"العرب"، "بضرورة مراجعة الدولة لوضعية المساجد التي تتعرض لمخاطر الخوصصة من قبل التيارات الإسلامية المتطرفة".

وأشار إلى "أن المشكلة في الدولة التونسية التي لم تستعد لمناخ علمي ينتج الإرهاب، بل فسحت المجال لذلك عبر مناهج التكوين التي تستدعي مراجعة، والرد على هؤلاء لا يكون بالاحتجاجات بل بخطاب ديني وسياسي واضح يبين مخاطر هذا التيار".

وسبق أن دعا المرصد الوطني للدفاع عن مدنية الدولة رئاسة الحكومة إلى غلق فرع تونس للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في أسرع وقت، توقّيا من مزيد انتشار العنف والإرهاب في تونس.

وجاء في بلاغ للمرصد أن "هذا الاتحاد الذي يرأسه المدعو يوسف القرضاوي زعيم الحركة الإخوانية العالمية يسعى لزرع الفكر الجهادي التكفيري والعنيف أينما يُسْمح له بذلك، وأن تونس هي من الدول التي فسحت المجال لفتح مكتب لهذا الاتحاد ليقوم بدورات للجهاديين لتدريبهم على وسائل نشر الفكر الإخواني وضرب مدنية الدولة والنظام الجمهوري في بلادنا".

وأصدر القضاء قرارا برفض دعوى تقدم بها الحزب الدستوري الحر، بهدف إيقاف نشاط الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في البلاد.

بعض المساجد لازالت خارج سيطرة الوزارة

صعوبات التزوّد بالغاز المنزلي تفاقم مخاوف التونسيين من تأزم معيشتهم

تونس – أربك التوقف عن تزويد المواطنين بالغاز المنزلي من جنوب تونس نسق الحياة في مختلف جهات البلاد، حيث سمح المحتجون المطالبون بالتنمية والتشغيل أمام المنطقة الصناعية بقابس (جنوب) بعودة التزود المؤقت بالغاز نحو مختلف المحافظات المجاورة واستئناف الاعتصام المفتوح الذي ينفذونه وسط مخاوف من تفاقم الأزمة لتصبح أشمل في قادم الأيام.

وشهدت مدينة توزر (جنوب)، الثلاثاء، حالة من الاحتقان إثر تنفيذ عدد من المواطنين وقفة أمام مقر الولاية احتجاجا على نقص التزود بقوارير الغاز المنزلي، وتمّ إضرام النار في الإطارات المطاطية وإحراق جزء من الواجهة الأمامية لمقر الولاية.

وأكّدت وكالة الأنباء التونسية أنّ عددا من المواطنين وأصحاب سيارات التاكسي تجمّعوا أيضا احتجاجا على نقص قوارير الغاز، مطالبين بتوفيرها، مبرزة أنّ الاحتجاجات تحوّلت إلى مطالب تنموية لفائدة الجهة.

ونقلت الوكالة عن عدد من الأهالي تعبيرهم عن معاناتهم من آثار غياب قوارير الغاز المنزلي وخاصة منهم ضعاف الحال، لافتة إلى أنّ إحدى المحتجات أكّدت فقدان قوارير الغاز طيلة 20 يوما، قائلة إنّ ذلك تسبب لها في تكاليف إضافية لتوفير أكلات لعائلتها، وأنّها طالبت السلطات الجهوية والمركزية بالاهتمام بالجهة في ظل نقص أغلب المواد الأساسية وغلائها.

ونقلت عن أحد المحتجين دعوته رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة إلى زيارة الجهة للتعرف على ظروف مواطنيها، مطالبا بتنويع مصادر التنمية.

وكانت تنسيقية "اعتصام الصمود 2" في ولاية قابس (جنوب) أفادت في بيان على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك الاثنين، أن عملية التزود بقوارير الغاز ستدوم لمدة 24 ساعة فقط، وذلك بداية من الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاثنين وإلى نفس التوقيت من اليوم الموالي.

وأوضحت التنسيقية أن عملية بيع الغاز المنزلي لا تتم أمام أبواب مصانع الغاز بل أمام المخازن، في وقت يتواصل فيه اعتصام شباب التنسيقية أمام مصانع المجمع الكيميائي إلى حين انطلاق التفاوض بين المعتصمين والطرف الحكومي.

ودعت التنسيقية في ذات السياق إلى الانطلاق الفوري في المفاوضات من أجل حل كل الملفات وتوفير فرص الشغل.

حسين الديماسي

هناك اضطراب كبير في إنتاج الغاز الطبيعي بمختلف المناطق

ويأتي ذلك بعد تعكر وضعية التزود بمادة الغاز في العديد من المناطق التونسية. وبرر المحتجون مطلبهم الأساسي المتمثل في التشغيل والتنمية دون المساس بالأمن القومي للبلاد ودون مس المواطنين في معيشتهم وقوتهم، وتعاطفا مع ضحايا الفقر والبطالة والتهميش.

وساهم هذا الاعتصام في تعطل إنتاج قوارير الغاز وتزويد مناطق الجنوب بها والمتمثلة في محافظات صفاقس (3 ملايين نسمة) وقابس (800 ألف نسمة) وقفصة (500 ألف).

وأفاد الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق حسين الديماسي بأن "الأوضاع تردت بشكل كبير والحكومة التونسية تواجه عدة مشاكل من الاحتجاجات المطالبة بالتنمية والتشغيل إلى ضرورة توفير الغاز المنزلي للمواطنين".

وأضاف الديماسي في تصريح لـ"العرب"، "هناك اضطراب كبير في إنتاج الغاز الطبيعي في مختلف المناطق وهذا النقص خلق مشاكل معيشية واجتماعية، وهناك تقريبا ما يعادل نصف السكان يأخذون حاجياتهم من الغاز في القوارير".

الرئاسة الجزائرية تحيّد الوضع الصحي لتبون عن الفراغ الدستوري

صابر بليدي

الجزائر – دفعت الرئاسة الجزائرية في اتجاه تحييد الجدل المثار في البلاد حول الشغور الدستوري في رئاسة الجمهورية، بالإعلان عن العودة القريبة للرئيس عبدالمجيد تبون، إلى بلاده خلال الأيام القادمة، وعن خضوعه لفترة نقاهة بعدما أتم العلاج في المستشفى المتخصص بألمانيا.

وبنهاية شهر نوفمبر المنقضي يكون، الرئيس الجزائري قد غاب عن أداء مهامه الدستورية برئاسة الجمهورية لمدة 45 يوما، وهي المهلة التي يتضمنها البند 102 من الدستور الحالي المعدل خلال العام 2016، من طرف الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويتحدث البند المذكور، عن اجتماع المجلس الدستوري وجوبا في حال تغيب رئيس البلاد عن مهامه لمدة 45 يوما، سواء لإعلان حالة العجز أو إثبات العجز، ويتم إخطار البرلمان المخول بإعلان شغور منصب الرئيس، ويتم تسمية رئيس الغرفة الثانية (مجلس الأمة) لشغل المنصب بالنيابة لمهلة 45 يوما يتم خلالها تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.

وجاء كشف الرئاسة عن تطورات الوضع الصحي لرئيس البلاد مجددا، لتحييد الجدل القائم في البلاد حول السيناريوهات المحتملة لمصير أعلى مؤسسة رسمية في البلاد، وإبعاد مسألة الشغور الرئاسية عن التداول السياسي والإعلامي، بالإعلان عن عودة قريبة لعبدالمجيد تبون إلى الجزائر.

ومع ذلك لا زال الغموض يخيم على الوضع السياسي العام في البلاد، بسبب نقاط الظل التي تركها الإعلام الرئاسي في التعاطي مع الوضع الصحي للرئيس، فمفردات "العودة خلال الأيام القليلة القادمة"، و"تحسن الوضع الصحي"، و"إتمام العلاج وفترة النقاهة"، تكررت العديد من المرات خلال البيانات المتتابعة لمديرية الإعلام في رئاسة الجمهورية، بنحو أعطى الانطباع أنها مكررة وغير مواكبة للوضع الحقيقي.

ولا زالت مديرية الإعلام تجزم بكون السبب الحقيقي للوعكة الصحية هو الإصابة بوباء كورونا، وهو ما لم يقنع تدريجيا الرأي العام في الجزائر، على اعتبار أن الجائحة لا تتطلب كل مدة الغياب المسجلة، وتداولت العديد من الروايات أبرزها بإصابته بجلطة دماغية، وأن عدم ظهور الرجل في أي صورة أو صوت يعزز كل الفرضيات إلا الإصابة بوباء كورونا.

وأمام الرئيس الجزائري العديد من الاستحقاقات والمهام المخولة دستوريا له وحده، ويتوجب عليه تصديقها، وعلى رأسها قانون المالية للعام الجديد الذي يتوجب أن يصادق عليه الرئيس قبل نهاية العام الجاري، والوثيقة الدستورية الجديدة، التي تنتظر تصديقه أيضا، خلال مهلة 50 يوما ابتداء من تاريخ الاستفتاء الشعبي، وهي المهلة التي تنتهي في الـ20 ديسمبر الحالي، فضلا عن تغييرات مرتقبة في الحكومة وبعض المؤسسات الحكومية.

وحسب الخبير القانوني والدستوري المتعاطف مع الحراك الشعبي رضا دغبار، فإن الجزائر أمام ثلاثة سيناريوهات، كلها تقوم مسؤوليتها على كاهل السلطة الفعلية التي فرضت تبون رئيسا للبلاد، وللمسارات السياسية الأخرى، وتتمثل في إعلان الشغور الرئاسي وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة تكون على شاكلة الانتخابات السابقة التي فرضت فيها السلطة مرشحها، أو تكرار سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذي أديرت باسمه البلاد من 2013 إلى 2019 من طرف قوى غير دستورية، أو العودة لإرادة الشعب وتحويل هذه الفرصة إلى إعادة السلطة للشعب ليختار رئيسا شرعيا.

القلق يخيم على الجزائر

تعديل قانون مكافحة غسيل الأموال يثير جدلا في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – أثار تعديل قانون مكافحة غسيل الأموال جدلا بالبرلمان المغربي وسط تباين الرؤى بين الأحزاب، ففيما اعتبر البعض أن التعديل يكتسي أهمية كبيرة، وصفه آخرون مثل حزب الأصالة والمعاصرة المعارض بأخطر قانون في الولاية التشريعية الحالية.

ولا يرى النائب عن حزب الأصالة والمعاصرة توفيق الميموني، خلال اجتماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لنقاش جدوى تعديل القانون الثلاثاء، داعيا للسرعة في تمرير القانون المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، لكون المغرب لا يعرف فراغا تشريعيا في هذا المجال، ويساير منظومة مكافحة غسل الأموال منذ 2007.

وحذر من تأثير القانون المتعلق بمكافحة غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني، كما من شأنه أن يخلق خوفا لدى المغاربة من كل المعاملات المالية.

في المقابل اعتبرت البرلمانية عن التقدم والاشتراكية، فاطمة الزهراء برصات، أن "قانون مكافحة غسل الأموال، يكتسي أهمية كبيرة جدا"، مضيفة "أن التعديلات التي أدخلت عليها مهمة وجوهرية". من جهته، شدد حزب العدالة والتنمية على أنه منخرط دون قيد أو شرط في تطوير المنظومة القانونية الوطنية لغسيل الأموال سواء في ما يتعلق بالتعديلات الحالية أو الإجراءات التنظيمية وهذا لا يمنع من أن التنبيه إلى أن المشرع في حاجة إلى دراسة المنظومة الاقتصادية المغربية ومدى قدرتها على أن تكون مفتوحة على كل هذه الإجراءات المتخذة.

وفي تعليقها عن الجدل القائم بشأن تعديل القانون من عدمه، أشارت شريفة لمويـر الباحثة في العلوم السياسية لـ"العرب"، إلى أن مشروع القانون المتعلق بمكافحة غسيل الأموال له أهمية كبيرة جدا من حيث أنه يجعل من تعقب ومصادرة الأموال غير المشروعة أمرا يسيرا، بالإضافة إلى أنه سيعمل على ملاءمة التشريعات المغربية بنظيرتها الدولية في هذا المجال نظرا لالتزامات المغرب الدولية.

وحسب لومير فإن المثير للجدل حقا هي مضامين هذا القانون التي تجرم أغلب معاملات البيع والشراء العادية، وهذا بحد ذاته سيولد تخوفا لدى المغاربة من المعاملات المالية، مع العلم أن هذه الجرائم معروفة المصدر، لذلك فتعميم وتوسيع دائرة هذه الجرائم أمر غير منطقي ومن شأنه التأثير سلبا على المعاملات العادية وبالتالي التأثير على الاقتصاد المغربي.